أثر الانقسام على الهوية الثقافية

بغض النظر عن التعددية الفكرية والسياسية في المجتمع الفلسطيني؛ فإن هناك ثقافة وطنية مشتركة كانت تجمع كافة القوى والفاعليات العاملة في الحقل السياسي والتي كانت مبنية على الكفاح من أجل تحقيق الاستقلال الوطني وتقرير المصير لشعبنا في مواجهة سياسة الاحتلال الاسرائيلي عن طريق طرده والتخلص منه بوسائل كفاحية وسياسية ودبلوماسية مشتركة .

لقد كانت «وثيقة الاستقلال» الصادرة عن دورة المجلس الوطني الفلسطيني عام ١٩٨٨، تعبيراً عن حالة الحراك الشعبي والبعد الديمقراطي الذي كان سائداً في تلك الفترة حيث جاء في مضمون الوثيقة « دولة فلسطين هي للفلسطينيين جميعاً ، فيها يطورون هويتهم الفكرية والثقافية في اطار مجتمع ديمقراطي برلماني يعتمد الانتخابات الدورية ، ويصون التعددية السياسية وقائم على المساواة وعدم التمييز وخاصة بين المرأة والرجل» [١].

لقد استندت الهوية الثقافية لشعبنا إلى الأبعاد الوطنية والديمقراطية وعند تشكيل السلطة الوطنية زادت وتيرة الحديث والمطالب باتجاه إرساء أسس سيادة القانون واحترام الحريات وضمان الحقوق المتساوية للمواطنين وقد تم إضافة جزئية حقوق الإنسان ، كما تم إضافة جزئية التنمية الإنسانية في إطار مطالب منظمات المجتمع المدني والقوى السياسية ديمقراطية التوجه .

(١) راجع «وثيقة الاستقلال» الصادرة عن دورة المجلس الوطني الفلسطيني بتاريخ ١٥/ ١١/ ١٩٨٨.

كان ذلك نتيجة تمازج التجربتين الوطنية والديمقراطية ، والتي استندت إلى تضحيات شعبنا وكفاحه العادل بالإضافة إلى المسيرة الديمقراطية التي عززتها تجارب الحركة الطلابية والثقافية والعمالية والنسوية ،والتي كان لها الأثر البالغ في إبراز ثقافة الديمقراطية وتقبل الرأي الآخر وصيانة ثقافة الاختلاف والابتعاد عن التعصب واحترام التعددية والحق في التعبير[1].

بدأت الثقافة الجمعية الفلسطينية والمستندة إلى مرتكزي الوطنية والديمقراطية ، تأخذ مساراً آخر عبر تأسيس حركة حماس في نهاية ١٩٨٧ ، والتي تضمن بيانها بعداً دينياً وإسلاميا ، برفض علمانية الدولة و «م . ت . ف» ، وأكد على ضرورة تطبيق الشريعة الإسلامية ، واعتبار أراضي فلسطين جميعها أراضي وقف إسلامي ، لا يمكن أن تخضع للمساومة .

لقد كان واضحاً أن حركة حماس تريد أن تشق مجرى موازيًا ل م . ت. ف. بفصائلها وفاعلياتها المختلفة من خلال رفض الانضواء في إطار «القيادة الوطنية الموحدة» للانتفاضة الكبرى والتي كانت امتدادً لـ م . ت. ف. في الأراضي المحتلة ، كما اهتمت حماس في بناء مؤسساتها وجمعياتها الخيرية وجامعاتها ومراكزها المختلفة إضافة إلى تأسيس شبكة واسعة من المساجد استطاع أنصارها من السيطرة عليها بوسائل الانتشار والتعبئة الفكرية والأيديولوجية المبنية على أسس عقائدية دينية .

رغم جولات الحوار التي دارت بين قيادة م . ت . ف. من جهة وقادة حركة حماس من جهة ثانية في نهاية الانتفاضة الكبرى عبر حوارات السودان ، والتي فشلت بسبب طلب الحركة نسبة ٤٠٪ من عضوية المجلس الوطني وباقي

(١) من وقائع ورشة عمل نظمت مع مجموعة شبابية منتقاة – معهد دراسات التنمية IDS بتاريخ ١٥/١٠/٢٠٠٩.

مؤسسات المنظمة، إلا أن الوجهة العامة للحركة بقيت منشدة لتحقيق رؤيتها الموازية أو البديلة على الصعيدين السياسي والثقافي .

واستناداً لرفض حركة حماس لاتفاق أوسلو ولتأسيس السلطة الفلسطينية عام ٩٤ والناتجة عن الاتفاق ، فقد رفضت حماس المشاركة في الانتخابات النيابية العامة التي تمت في كانون الثاني/ يناير ١٩٩٦، لأنها تجري تحت سقف أوسلو ، وقد أفتت هيئة علماء المسلمين التابعة لحماس بعدم جواز المشاركة في الانتخابات تحت هذا السقف الأمر الذي كشف بوضوح أن مرجعية الحركة تستند إلى الأسس والمعايير الدينية والشريعة الإسلامية بصورة رئيسية ، وليس إلى التفسيرات الوطنية أو الديمقراطية أو القانونية والحقوقية ، حيث أن التفسير الأخير استندت إليه القوى اليسارية التي قاطعت الانتخابات مثل الجبهتين الشعبية والديمقراطية في ذلك الوقت.

وعليه فلم تعترف حركة حماس بشرعية النظام السياسي الفلسطيني الجديد الناتج عن «اتفاق أوسلو» وبدلاً من إدراكها لطبيعة المرحلة بوصفها أصبحت تتداخل بها المهمات الديمقراطية وبناء المؤسسات مع مهمات التحرر الوطني استمرت حماس في نشر ثقافتها ومفاهيمها وتقديم الخدمات للمتضررين من الفقراء في إطار احتضانهم وتوفير شبكة أمان وحماية اجتماعية لهم من أجل تحقيق الانتشار والتغلغل بين أوساط المجتمع .

هذا إضافة إلى التأثير في قطاعات اجتماعية أخرى كالتجار والمهندسين والمحامين والنساء والطلاب ورجال الأعمال ، بهدف توسيع دائرة النفوذ الجماهيري لحماس، التي نجحت في إقامة وبلورة مجتمعها المتجانس ذو المفاهيم العقائدية الموحدة وفي موازاة المشروع الذي أسسته سلطة فتح عام ١٩٩٤ ذي الطابع الوطني والعلماني ، والذي يشكل امتداداً لمشروع م . ت . ف .

ويذكر أن حركة حماس استفادت كثيراً من سوء الأداء المالي والإداري لدى السلطة الفلسطينية ومظاهر هدر المال العام وسوء استخدام السلطة لتحقيق المنافع الشخصية والفردية ، وقد ساعدها ذلك بالإضافة إلى البعد السياسي الفكري في كسب قطاعات اجتماعية واسعة كبديل لمشروع السلطة بقيادة فتح .

وقد لعب عنصران رئيسيان في زيادة فوز حركة حماس ، تجسد الأول في تشتت وضعف اليسار الذي استطاع إدراك المرحلة التي تتداخل فيها المهمات الوطنية والديمقراطية إلا أنه لم يستطع أن يلعب دور البديل بسبب ارتباطه بالبناء البيروقراطي والإداري لسلطة فتح ، وتغييبه للقضايا الاجتماعية والحقوقية والمطلبية تحت مبررات الانشداد لأولوية التحرر الوطني .

كما أن البعد الكفاحي والمقاوم الذي اختارته حماس مخلفة وراءها تاريخاً ومسيرة حافلة بالعطاء والتضحيات والتي تعززت بعد الانتفاضة الثانية التي انطلقت في ٢٨/ ٩/ ٢٠٠٠ ، حيث استطاعت الحركة أن تخلق قاعدة جماهيرية واسعة بناءً على مسيرة المقاومة والنضال والتضحيات من شهداء وجرحى طالت رموز وقادة وكوادر الحركة ، حيث ترافق ذلك مع سوء الأداء الإداري للسلطة بقيادة حركة فتح إضافة لانسداد أفق التسوية السلمية المبنية على خيار المفاوضات .

لقد كان واضحاً عدم رغبة حركة حماس بالاندماج والاشتباك الايجابي مع مكونات السلطة ديمقراطياً عبر تشكيل مجموعات الضغط والتأثير باتجاه تبنى قوانين وتشريعات وسياسات ترى الحركة أنها منصفة وعادلة وديمقراطية وضرورية لصالح الفقراء والمهمشين والضعفاء، بل فضلت أن تبني قاعدتها وبنيتها المجتمعية السياسية والاجتماعية والثقافية بصورة مستقلّة وفي موازاة الحكم والبنية الاجتماعية الأخرى والتي كانت تدعمها حركة فتح وحلفاؤها .

بدأ الاحتكاك الثنائي يأخذ مساره بين رؤية حركة حماس « الإسلام السياسي » وبين الرؤية الأخرى « الوطنية الديمقراطية»علماً بأن الأخيرة كان يعتريها العديد من الخدوش والثغرات والعيوب بسبب سوء الأداء وحالة الفساد المالي والإداري وبعض السلوكيات المرفوضة اجتماعياً في قطاع غزة والتي لها علاقة بالتصرفات الشخصية البعيدة عن ثقافة المجتمع المحافظة والقائمة على الابتزاز والاستغلال مما عكس انحرافات إدارية ومالية وسلوكية، لدى رموز الحكم القديم في قطاع غزة « فتح » .

وفي مقابل ذلك استطاعت حركة حماس أن تعطي نموذجاً مختلفاً له علاقة بالمقاومة والصمود وحسن التصرف بالمال العام والابتعاد عن السلوكيات والأهواء الشخصية ، الأمر الذي عزز من قاعدتها الاجتماعية وعمق من مصداقيتها في الأوساط الجماهيرية الواسعة .

إلا أن الاحتكاك بدأ يبرز في أثناء الحوارات الوطنية ويذكر أن حركة حماس قد أبدت مرونة سياسية في «وثيقة القاهرة» (آذار/ مارس ٢٠٠٥) والتي تم الاتفاق عليها على إحياء م . ت.ف بالإضافة إلى الذهاب إلى انتخابات تشريعية عامة تمت في كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٦ كما أبدت حماس مرونة في «اتفاق مكة» والذي تم في شباط/ فبراير٢٠٠٧ والذي استند إلى و«ثيقة الوفاق» الوطني في حزيران/ يونيو ٢٠٠٧ » .

وقد تجلت المرونة بهدف المشاركة بالنظام السياسي الفلسطيني بسبب غياب الاتفاق على مرجعية مشتركة للانتخابات الفلسطينية التي تمت في يناير / ٢٠٠٦ ، حيث من غير الواضح ماهية مرجعية الانتخابات ، وبالتالي مرجعية النظام السياسي الفلسطيني ، علماً بأن هناك عدة وثائق في المسيرة الفلسطينية منها «وثيقة الاستقلال» الصادرة عن دورة المجلس الوطني الفلسطيني عام ١٩٨٨ ،ومنها

«الميثاق الوطني الفلسطيني» والذي جرى تعديله في دورة المجلس الوطني في غزة عام ١٩٩٦، ومنها القانون الأساسي الفلسطيني حيث لم يتم الارتكاز على مرجعية ثابتة ومتفق عليها خاصة في ظل استمرارية أزمة م .ت.ف وعدم إدخال كل من حركتي «حماس والجهاد» فيها بالإضافة للفصائل الأخرى الراغبة بالمشاركة في المنظمة ، حيث لم يتم تفعيل «اتفاق القاهرة ٢٠٠٥» والقاضي بإحياء وتفعيل وإعادة بناء م .ت.ف[١] .

إن الاتفاق على مرجعية للنظام السياسي في أي مجتمع من المجتمعات يشكل ضرورة من أجل منع استبدال هذه المرجعية كلما جاء إلى السلطة حزب سياسي جديد ، حيث أن الانتخابات الدورية والتي تشترط مبدأ التداول السلمي للسلطة تتم في إطار منظومة متفق عليها ولا تتم على حسابها أو على أنقاضها .

من المعروف أن «القانون الأساسي الفلسطيني» يستند إلى مرجعيتين في عملية تشريع القوانين تستند أولاهما إلى أحكام الشريعة الإسلامية وتستند الأخرى إلى منظومة حقوق الإنسان ، وبالتالي فهناك مجال لأي من القوى للاستناد إلى واحدة من هاتين المرجعيتين أو تغليب واحدة على الأخرى أو استخدام وتهميش الأولى وذلك بناءً على الوجهة الفكرية والسياسية للقوة السياسية المسيطرة على عضوية المجلس التشريعي ،حيث تم تفعيل استخدام الشرعية الدولية لحقوق الإنسان بصورة أكبر في دورة المجلس التشريعي الناتج عن الانتخابات النيابية الأولى التي تمت في كانون الثاني/ يناير١٩٩٦ .

وقد حاولت حركة حماس بعد فوزها الكاسح في المجلس التشريعي بالانتخابات النيابية الثانية في يناير / ٢٠٠٦ ، الاستناد إلى ركيزة أحكام الشريعة الإسلامية

(١) أبراش، إبراهيم « حكومة الوحدة الوطنية الفلسطينية وتغيير مرتكزات التسوية » الحوار المتمدن العدد ١٨٥٨ - بتاريخ ١٨/ ٣/ ٢٠٠٧.

بالعمل على تمرير قوانين وتشريعات محددة مثل «قانون العقوبات» الذي ضيق كثيراً على حقوق وحرية النساء لصالح الذكور، كما عمل على الحد من بعض الحريات الشخصية مثل مراقبة استخدام الأدوات الإلكترونية الإنترنت ، والفيديو ، والهواتف المتحركة .....إلخ .

وإذا كانت حركة فتح المسيطرة على المجلس التشريعي الأول الناتج عن انتخابات عام ١٩٩٦ ، قد استفادت من سيطرتها عبر إدخال بعض التشريعات والقوانين والتي كان ينقصها التنفيذ من جهة كما كان ينقصها تفعيل آليات الرقابة والمساءلة على صعيد الأحوال المدنية والحريات العامة ، حتى تعطى انطباعاً بانسجامها مع المنظومة الدولية في عصر أصبح يردد باستمرار شعارات الديمقراطية وحقوق الإنسان والتنمية الإنسانية، فقد قامت حركة حماس المسيطرة على المجلس التشريعي الناتج عن انتخابات عام ٢٠٠٦ ، بمحاولة سن بعض التشريعات مثل قانون العقوبات بالاستناد إلى الشريعة الإسلامية التي تعتبر أحد المحاور المعتمدة كمصادر للتشريع في إطار القانون الأساسي ، هذا إلى جانب تشريعات أخرى ستساهم إذا ما اعتمدت في حد من حرية العمل الحقوقي والأهلي مثل قانون الشركات غير الربحية والذي تمت محاولة تعديله باتجاه تناغمه مع قانون المنظمات الأهلية رقم ١/ ٢٠٠٠ ،الأمر الذي سيساهم في إعادة فرض آليات الرقابة على تلك المنظمات المسجلة ضمن مرجعية الشركات غير الربحية وهي في الغالب منظمات حقوق الإنسان ، كما تمت محاولة اعتماد مشروع قانون لإنشاء هيئة مستقلة لحقوق الإنسان في إطار محاولة حل الهيئة الراهنة والتي تقدم تقاريرها للرئيس واستبدالها بهيئة لها دور ناصح وإرشادي للسلطة التنفيذية بدلاً من كونها ديوان للمظالم ولرفع الشكاوي من قبل المواطنين ، هذا بالإضافة إلى بعض القوانين ذات

العلاقة بالزراعة والمواصلات والبيئة واللاجئين والقدس ... إلخ .

ما تقدم يعكس نزعتين من وراء محاولة إدخال بعض التشريعات في المجلس التشريعي ، تكمن النزعة الأولى بأحكام السيطرة والرقابة من قبل السلطة التنفيذية المسيطر عليها بصورة كاملة من قبل حركة حماس ، كما تكمن النزعة الثانية بإرهاصات لتحقيق « الأسلمة » عبر سن بعض التشريعات مصحوبة ببعض الإجراءات الصادرة عن قرارات مجلس الوزراء المقاد من قبل حركة حماس [1] .

نخلص بأن عملية الانتقال والتحول باتجاه الاسلمة بدأت بصورة واضحة بعد نتائج أحداث حزيران/ ٢٠٠٧ ،وبعدما استطاعت حركة حماس حسم السيطرة على كل من السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية كما حاولت السيطرة ونجحت في بعض الأحيان على العديد من مؤسسات المجتمع المدني ، خاصة النقابات والمنظمات الأهلية التابعة لحركة فتح على وجه التحديد ، وكذلك بعض المؤسسات الأخرى ، كما قامت بآليات من الاستبدال والإحلال عبر تأسيس جامعات موازية («جامعة الأمة» في موازاة «جامعة القدس المفتوحة» مثلاً)، إضافة إلى إغلاق بعض المؤسسات التعليمية والسيطرة على مؤسسات أخرى بآليات تدريجية .

لقد أثرت الإجراءات والممارسات التي أقدمت عليها حركة حماس سلبًا على مبادئ أساسية في العمل الديمقراطي مثل التعددية، والحق بالاختلاف ، وثقافة التسامح ، الحق بالتجمع السلمي ، وبالتشكيل النقابي الحزبي ، وعلى مبدأ استقلالية وحرية العمل الأهلي ، كما ضعفت إلى حد كبير مفاهيم المساءلة والمحاسبة والشفافية في ظل السيطرة الشاملة على مبنى وهياكل ومؤسسات الحكم « السلطة » في قطاع غزة .

(١) أبو رمضان محسن – المجتمع الفلسطيني وفلسفة العمل الأهلي – شبكة الانترنت للاعلام العربي – بتاريخ ٦/٨/٢٠٠٩

بناءً على ما تقدم لوحظ أن هناك سياقان مختلفان فيما يتعلق بثقافة المجتمع الفلسطيني على ضوء نتائج أحداث حزيران / يونيو ٢٠٠٧ ، وحالة الانقسام السياسي والجغرافي ، فقد بدأت آليات من الأسلمة الثقافية التدريجية في المجتمع قطاع غزة الذي كان يميل أصلا وقبل سيطرة حماس على السلطة في قطاع غزة إلى قيم المحافظة والتدين بصورة شعبية ، ولكن دون تسيس ذلك أو ربطه بأسس ومرتكزات الحكم ، الأمر الذي وجدت به حركة حماس بناءً على الطابع الديني الشعبي والمحافظ ثقافياً بيئة خصبة، حيث بنية المجتمع التقليدية العائلية والتي لم تنخرط بقيم ومفاهيم الحداثة بحكم انغلاق قطاع غزة وعزله عن العالم الخارجي وازدياد نسب المصائب والكوارث التي أحلت به الأمر الذي يجعل من المخزون الثقافي الديني إحدى آليات (ميكانيزمات) الدفاع والحفاظ على نسيج المجتمع والبناء من أجل الصمود والاستمرار ، وقد برزت قوة هذا المخزون إبان العدوان الهمجي الإسرائيلي الذي تم على قطاع غزة في نهاية ٢٠٠٨ وبداية ٢٠٠٩، حيث كان حجم الدمار كبيراً ، واستهداف المدنيين العزل واضحاً بهدف كي الوعي وترسيخ مفاهيم الاستسلام والتكيف مع الأمر الواقع المسنود بأدوات القوة والعنف الاحتلالي ، ومن أجل نزع أية توجهات للأجيال القادمة باتجاه مقاومة الاحتلال ، فقد لعب المخزون الثقافي الديني دوراً بارزاً في تضميد الجراح والتآزر الاجتماعي والصمود حيث كان الجميع في دائرة الاستهداف ومن المتوقع أن يتعرض إلى أذى مباشر في أية لحظة الأمر الذي ضاعف من مشاعر الشحنات الدينية لتعزيز القناعة بضرورة الصمود والاستمرار رغم صعوبة الظروف والتحديات [1]، حيث تنقلت عائلات كاملة من أمكان القصف المستهدفة إلى

(١) كيالي ماجد « بشأن مشروعية طرح رؤية سياسية فلسطينية جديدة » موقع عرب ٤٨ بتاريخ ٢٠٠٨/٦/٥.

مناطق أخرى كانت تشعر أنها أكثر أماناً ، كما قامت بعض الفاعليات وخاصة الناشطة في المجال المدني والاجتماعي باتجاه مؤازرة العائلات التي تشردت في مدارس وكالة الغوث مقدمين لها المساعدات العينية « غذاء وكساء وعلاج .... إلخ» ، مدموجاً بمشاعر التضامن والترابط الاجتماعي ، هذا بالإضافة إلى الروابط العائلية « العضوية » التي تعمقت كثيراً أثناء العدوان[1] .

وإن بدأت ثقافة الأسلمة المتدرجة المحافظة تطفو على سطح قطاع غزة عبر سلسلة من الإجراءات والقوانين الممارسة من قبل حكومة حركة حماس .

فقد ترتب على ذلك الانكفاء أو الهجرة بالنسبة للشباب أو الانخراط في الأجهزة الأمنية أو بالبنى المؤسسية الوظيفية لحكومة حركة حماس من أجل ضمان الأمن والحماية بما في ذلك الأمن المعيشي ، كما برزت ثقافة التعصب والتنافر وقد برز ذلك بوضوح في الاحتكاكات التي تمت بين الأطر الطلابية بالجامعات ، وتعمقت ثقافة التعصب والفئوية الحزبية ، وضعفت ثقافة التسامح وتقبل الآخر ، كما تراجعت ثقافة المشاركة أمام حالة الانقسام بما يتضمنها من أدوات وآليات للعنف تدفع المواطن للمراوحة بالمكان أو المراقبة عن بعد دون الاستعداد للمشاركة ، حيث أن ثقافة المشاركة تتعزز عبر توسيع مساحة الحرية الديمقراطية وتتراجع عند تضيق حيز الحريات العامة وتقليص مساحة الديمقراطية .

كما بدأ المواطن في غزة ينظر « بحسد » لأخيه المواطن بالضفة الغربية الذي يتمتع بحياة أفضل على مستوى فرص التعليم والصمود والسكن وتلقي الخدمات وفرص العمل ، والسفر حيث يتابع ويسمع عن مشاريع تنموية ومؤتمرات اقتصادية تعقد في مدينة بيت لحم ونابلس ، وعن ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي بنسبة

(١) مقابلة مع عيسى سابا – مدير معهد كنعان - بتاريخ ٢٨/ ١٠/ ٢٠٠٩.

٧٪ في عام ٢٠٠٨ ، كل ذلك في ظل ارتفاع غير مسبوق في معدلات الفقر والبطالة وتقليص الفرص والخيارات واستمرار الحصار المشدد الذي حول قطاع غزة إلى معتقل كبير، محكم السيطرة عليه[١] . فقد أصبحت تتردد شعارات أن أهل الضفة لا يشعرون بنا ، كما أن هذه الملاحظات انسحبت على الرئاسة الفلسطينية وذلك رغم أن ٥٨٪ من الموازنة الخاصة بالموظفين العموميين تذهب إلى موظفي القطاع ، كما تعززت ثقافة الإغاثة و«الكبونة» والاتكالية في ظل زيادة عدد المنظمات الدولية العاملة بالمجال الإنساني والاغاثي من جهة وبسبب استنكاف حوالي ٧٨٪ من الموظفين العاملين في الوظيفة العمومية والدولية على كادر الموازنة في سلطة حكومة تسيير الأعمال بالضفة برئاسة د . سلام فياض ، وجلوسهم بالمنزل وهم يتلقون رواتب منتظمة دون ممارسة أعمالهم ، الأمر الذي أضعف من مهاراتهم وقدراتهم من جهة وعمق حالة الاتكالية وزاد من التوترات الاجتماعية الأسرية، ودفع بعضًا منهم للعمل في مهن إضافية .

إن تمكن حكومة حركة حماس من السيطرة على العائلات والمليشيات المسلحة في الوقت الذي ساهم في خلق حالة من الاستقرار وانهاء الفلتان الأمني ، فإنه لم يربط بتعزيز معايير سيادة القانون واستقلال القضاء وقيم المواطنة المتساوية والمتكافئة ، فسيادة الأمن إذا لم يرتبط بسيادة القانون وقيم ومفاهيم الديمقراطية والمواطنة والمشاركة والعدالة يبقى شكلياً ومبني على السيطرة المستندة لأدوات القوة ليس إلا ، وهذا لن يقود إلى تحقيق الاستقرار بصورة كاملة ، خاصة في ظل استمرار حالة الاحتقان المتولدة عن نتائج التوتر والاقتتال والحسم الذي تم في حزيران / يونيو

(١) من وقائع ورشة عمل نظمت مع مجموعة شبابية منتقاة – معهد دراسات التنمية IDS – بتاريخ ١٥/ ١٠/ ٢٠٠٩.

٢٠٠٧ ، وما تضمنه من أعمال أدت إلى فرض الإقامات الجبرية والاعتقالات السياسية سواء في قطاع غزة أو في الضفة الغربية حيث ستؤدي حالة الاستنزاف والتآكل الداخلي إلى عدم استمرارية سيادة الأمن في ظل حالة الاحتقان ، الأمر الذي قد تترتب عليه حالة من التوتر الكامن والذي من الممكن أن ينكشف ويبرز في أية مرحلة ضمن آلية التراكمات ، التي لا تستطيع أن تبقى الناس لفترات طويلة قابلة بحالة الأمر الواقع المستند إلى قوة السيطرة الأمنية للسلطة ، حيث أن الآلية الوحيدة الضامنة تكمن فقط بإرساء حكم ديمقراطي يستند إلى سيادة القانون والفصل بين السلطات والانتخابات الدورية والتعددية السياسية وثقافة التسامح والاختلاف وقيم المواطنة المتساوية والمتكافئة ، هذا هو البديل الذي يستطيع أن يضمن استمرارية الاستقرار الأمني ،كما أن مفهوم الأمن أصبح يتجاوز« احترام النظام العام » ليصل إلى دور الدولة بمشاركة كل من القطاع الخاص والمنظمات الأهلية ، بتحقيق المفهوم الشمولي للأمن بما يتضمن « الأمن الغذائي ، التعليمي ، الصحي » ، والذي يتحقق فقط في إطار فلسفة التنمية الإنسانية المستدامة ، والتي تربط الأمن الاقتصادي بالأبعاد الاجتماعية والحقوقية والتي تساهم في توسيع خيارات الإنسان منطلقة من تمكينه وزيادة قدراته ، وليس من خلال فرض أدوات القوة عليه ، بل من خلال مرتكزي المساواة وعدم التمييز التي تستند لها فلسفة المواطنة[1] .

وإجمالا يمكن القول بأن هناك محاولة لتنميط المجتمع بوسائل وطرق تدريجية على المستوى الثقافي في قطاع غزة بالاستناد إلى منظومة « الأسلمة » ، كما ثمة حالة من التنميط للمجتمع بالضفة الغربية تستند إلى منظومة « الليبرالية الجديدة » والتي

(١) راجع تقرير التنمية الإنسانية العربية – الأمن الإنساني ٢٠٠٩ – الموقع الالكتروني www.undp.ps ص ١٨

تعتمد لغة السوق والخصخصة و العولمة ، المبنية على النفعية الاستهلاكية .

وبالتالي فإن كلا الثقافتين ابتعدتا نسبياً عن القاعدة التي من الممكن أن تشكل لثقافة المجتمع المبنية على الثقافة الوطنية والديمقراطية ، رغم أن كل من الاسلمة والليبرالية الجديدة ،لا تنفي ارتكازهما للأبعاد الوطنية ، إلا أننا بدأنا نشهد تمايزاً واضحاً بين كلا الثقافتين عن القاعدة الوطنية الديمقراطية من جهة ، وعن الثقافة التي أصبحت تهيمن تدريجياً على قطاع غزة وتلك التي تهيمن تدريجياً على الضفة الغربية[1] .

(١) من وقائع ورشة عمل نظمت مع مجموعة شبابية منتقاة – معهد دراسات التنمية IDS – بتاريخ ١٥/ ١٠/ ٢٠٠٩

obeikandl.com